التنوع المحاسبي حول العالم

هناك اختلافات عدیدة بین العدید من الدول حول العالم في المعالجة المحاسبیة للعدید من العناصر، ویمكن لهذه

الاختلافات أن تؤدي إلى اختلاف في المبالغ المفصح عنها في القوائم المالیة المعدة من قبل الشركات باعتبارها

تستخدم مبادئ محاسبیة مختلفة.

أولا . أسباب التنوع المحاسبي: هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على النظام المحاسبي لدولة ما:

لأن تكون تشریعاً، Code law 1. النظام القانوني: تمیل القواعد المحاسبیة في الدول التي تطبق القانون الخاص

وبالتالي یكون أثر مهنة المحاسبة على تطویر المعاییر المحاسبیة یكاد لا یذكر، فالقانون في هذه الدول هو

الذي یحدد الأطر الأساسیة لعمل المؤسسات بما في ذلك شكل وآلیة تطبیق الأنظمة المحاسبیة، كما هو الحال

فالقواعد المحاسبیة لیست تشریعاً، ومهنة Common law في ألمانیا. أما في الدول التي تطبق القانون العام

المحاسبة هي المسؤولة عن تطویر المعاییر المحاسبیة عبر هیئاتها كما في الولایات المتحدة الأمریكیة على

سبیل المثال.

2. فرض الض ا رئب: تعد القوائم المالیة الأساس المستخدم لفرض الض ا رئب في العدید من الدول، وفي هذه الحالة

التي تجعل من علاقة المحاسبة بفرض الض ا رئب علاقة قریبة جداً، تمیل الممارسات المحاسبیة لأن تكون أكثر

تحفظاً لتخفیض الدخل الخاضع للضریبة.

3. مصادر التم ویل: الدول التي تشكل فیها العائلة، البنوك، والحكومة المصادر الأساسیة لتمویل الأعمال تكوون

أقل میلاً للإفصاح عن المعلومات. في حین تزداد أهمیة الإفصاح في الدول التي یشكل المساهمون فیها

مصدر التمویل الأساسي.

4. التضخم: تتبنى الدول التي تعاني من معدلات تضخم عالیة ومتكررة ( المكسیك) مبادئ محاسبیة یتم التخلي

فیها عن التكلفة التاریخیة من أجل الحصول على قیم معدلة بمستویات التضخم الحاصلة.

5. العلاقات السیاسیة والاقتصادیة: المحاسبة هي التقنیة التي یمكن اقت ا رضها بسهولة من بلد لآخر، كما یمكن

فرضها على بلد آخر. فعلى سبیل المثال استخدم النموذج المحاسبي البریطاني في معظم أج ا زء الإمب ا رطوریة

البریطانیة السابقة، والنموذج المحاسبي الفرنسي كان سائداً في المستعم ا رت الأفریقیة غربي أفریقیة، وحدیثاً

یعتقد أن العلاقات الاقتصادیة مع الولایات المتحدة الأمریكیة أحدثت أث ا رُ على المحاسبة في كندا، المكسیك،

وغیرها....

ثانی اً. المشاكل التي یسببها التنوع المحاسبي: تسبب الاختلافات المحاسبیة بین الدول العدید من المشاكل

1. یتطلب توحید القوائم المالیة للشركات التابعة الأجنبیة تحویل تلك القوائم المالیة المعدة وفق المبادئ المحاسبیة

الأجنبیة المطبقة في دول الشركات التابعة لتصبح متطابقة مع ما تتطلبه المبادئ المحاسبیة المقبولة عموماً

التي تطبقها الشركة الأم.

2. تحتاج الشركات المهتمة بالحصول على رؤوس أموال من دول أجنبیة إلى تزوید أسواقها المالیة بقوائم مالیة

معدة وفق القواعد المحاسبیة المطبقة في تلك الدول والتي غالباً ما تكون مختلفة عن القواعد المحاسبیة المعدة

وفقها.

3. یواجه المستثمرون المهتمون بالاستثمار في شركات أجنبیة صعوبات عند اتخاذ الق ا رر للاختیار بین عدة

استثما ا رت متاحة بسبب الاختلاف في القواعد المحاسبیة المطبقة.

4. نقص معاییر المحاسبة عالیة الجودة في بعض أج ا زء من العالم، فالأزمة المالیة الآسیویة عام 1977 یمكن أن

تعزى نسبیاً إلى نقص المحاسبة المتقدمة في المنطقة.

ثالث اً. مجموعات المحاسبة: هناك فئتین رئیسیتین للأنظمة المحاسبیة:

1. الأنظمة المحاسبیة المطبقة في دول القانون العام، حیث تنفصل المحاسبة عن فرض الض ا رئب، ویشكل

المساهمون المصدر الأساسي للتمویل. في هذه الفئة یتم تطویر المعلومات في المقام الأول لخدمة أغ ا رض

المستثمرین، وبالتالي یعد الإفصاح الهدف الرئیسي للمحاسبة.

2. الأنظمة المحاسبیة المطبقة في دول القانون الخاص، حیث تعد المحاسبة الأساس المستخدم في فرض

الض ا رئب، وتعد العائلة والبنوك والحكومة مصدر التمویل الأساسي. في هذه الفئة یكون قیاس الدخل أكثر

تحفظاً والإفصاح أقل من دول الفئة الأولى.

ا ربع اً. تأثیر الثقافة على النظام المحاسبي: تعد الثقافة الوطنیة عاملاً آخر یُعتقد أنه یؤثر على النظام المحاسبي لبلد

عام 1988 على بعض القیم الاجتماعیة لتطویر فروض البحث الذي أج ا ره في هذا Gray ما، فقد اعتمد الباحث

الصدد والتي أكدت نتائج اختبارها أن الثقافة تؤثر على مستویات الإفصاح في التقاریر المالیة، فالدول التي یزداد فیها

التركیز على الثقة وتعتمد السیاسات طویلة الأجل، وتنخفض فیها النزعة الفردیة، وتتعزز فیها قیم الذكورة، هي دول

محافظة تستخدم نهجاً متحفظاً في القیاس المحاسبي، كما أنها تمیل لأن تكون أكثر تكتماً ( أقل إفصاحاً ) في تقاریرها